العدد 3530 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 29 ربيع الأول 1441 - الموافق 26 نوفمبر 2019
Tuesday 26 November 2019 - No.3530 - 12 th Year

في واحد من «أسوأ» أيام الاشتباكات.. مقتل 13 متظاهراً في الجنوب

العراق: إصابة 11 عنصر أمن بـ «رمانة يدوية»

اشتباكات بين محتجين وقوات الأمن في العراق.

جانب من الاحتجاجات المتواصلة في البصرة حيث قتل سبعة أشخاص على الأقل.

بغداد - «وكالات»: صرح المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، اللواء الركن عبد الكريم خلف، أمس الإثنين، بأن 11 منتسباً أمنياً أصيبوا بجروح بعد استهدافهم برمانة يدوية «من قبل خارجين عن القانون» في منطقة حافظ القاضي في شارع الرشيد قرب جسر الأحرار وسط بغداد.

وقال خلف، إن «11 منتسباً أمنياً أصيبوا بجروح بعد استهدافهم من مجموعة خارجة عن القانون برمانة يدوية بمنطقة حافظ القاضي، رافقها استخدام قناني المولوتوف».

وأضاف أن «القوات الأمنية اعتقلت عدداً من الخارجين عن القانون وما زالت تلاحق هذه المجاميع».

وتشهد ساحة حافظ القاضي اضطرابات أمنية بين الحين والآخر تسفر عن سقوط ضحايا وإلحاق أضرار بالممتلكات القريبة.

من جهة أخرى قال مسؤولون عراقيون إن 13 متظاهراً قتلوا، الأحد، في واحد من «أسوأ» أيام الاشتباكات في جنوب العراق في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة في الصدامات بين المحتجين وقوات الأمن.

ونقلت «أسوشيتد برس» عن مسؤولين أمنيين وآخرين في مستشفيات، طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم، إن «7 متظاهرين قتلوا في محافظة البصرة الجنوبية، بالقرب من ميناء أم قصر»، وفقاً لما أورده موقع قناة «الحرة».

واجتاحت الاحتجاجات المناهضة للحكومة جنوبي العراق الغني بالنفط، الأحد، حيث أحرق المتظاهرون الإطارات وأغلقوا الشوارع الرئيسية، بسبب الغضب من تفشي الفساد الحكومي وسوء الخدمات وندرة الوظائف.

وفي البصرة، المحافظة الجنوبية التي توفر حوالي 85 في المئة من إنتاج البلاد من النفط الخام، أحرق المتظاهرون إطارات السيارات في وسط المدينة ليقطعوا الطرق الرئيسية.

ولقي 342 شخصاً على الأقل حتفهم منذ بدء المظاهرات في الأول من أكتوبر، عندما خرج الآلاف من العراقيين معظمهم من الشباب، إلى الشوارع للتنديد بالفساد وسوء الخدمات، حيث تسعى الانتفاضة التي لا قيادة لها إلى الإطاحة بالمؤسسة السياسية.

ويبدو أن قوات الأمن أطلقت نيران أعيرة نارية على المتظاهرين بالقرب من ميناء أم قصر، مما أسفر عن مقتل 3، وفقاً لمسؤول من المفوضية العليا العراقية لحقوق الإنسان، الذي طلب عدم الكشف عن هويته بحسب الواشنطن.

وقطع المتظاهرون الطرق المؤدية إلى أم قصر، الميناء الرئيسي للسلع في البلاد، مما أوقف كل النشاط التجاري، قامت قوات الأمن بإخلاء المنطقة من المتظاهرين الخميس الماضي.

وفي مدينة الناصرية الجنوبية، قام المتظاهرون بإغلاق الطرق الرئيسية والجسور الرئيسية بإطارات السيارات المشتعلة.

وتصاعد الدخان من مبنى الوقف الشيعي في المدينة، الهيئة المسؤولة عن تنظيم إدارة المساجد، عندما أضرم المحتجون النار فيه.

وفي بغداد، جُرح 13 شخصاً على الأقل مع استمرار الاشتباكات بين المتظاهرين المناهضين للحكومة وقوات الأمن لليوم الرابع على التوالي.

وقتل 16 شخصاً وأصيب أكثر من 100 في الاشتباكات المتجددة، التي انطلقت الخميس عندما حاول المتظاهرون رفع حاجز خرساني في شارع الرشيد التاريخي، وردت قوات الأمن بإطلاق الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريقهم. وحمل المتظاهرون، الأحد، نعش أحد المتظاهرين القتلى عبر شارع الرشيد إلى جسر أحرار المجاور.

كما سقط عشرات المحتجين العراقيين بين قتيل وجريح في مواجهات الأحد مع قوات الأمن، وسط تصاعد العصيان المدني، بعد قرابة شهرين من احتجاجات دامية تعتبر بين الأكبر في التاريخ الحديث للبلاد، يقابلها غياب أي أفق لحل سياسي.

وشهد الاحتجاجات بغداد وبعض مدن الجنوب، مطالبة بإسقاط النظام وإجراء إصلاحات واسعة. ويتهم المحتجون الطبقة السياسية بالفساد والفشل في إدارة البلاد، كما أوردت صحيفة الشرق الأوسط، أمس الإثنين.

وفي الناصرية التي تعد، مع الديوانية، رأس الحربة في موجة الاحتجاجات في الجنوب، قتل ثلاثة متظاهرين بالرصاص في مواجهات مع القوات الأمنية ليل السبت الأحد، حسب مصادر طبية.

■ إيقاف 9 قنوات تلفزيونية مع تصاعد الاحتجاجات
■ صدور أوامر بالقبض على محافظ صلاح الدين السابق

وأوضحت المصادر لوكالة الصحافة الفرنسية أن 53 متظاهراً جرحوا بين ليل السبت وفي وقت مبكر صباح الأحد.

كما قتل 3 متظاهرين في بلدة أم قصر في محافظة البصرة الغنية بالنفط، حسب ما أفادت مفوضية حقوق الإنسان في البصرة، مشيرة إلى أن الإصابات وقعت جراء إطلاق الرصاص الحي في أم قصر حيث الميناء الحيوي بالنسبة إلى العراق.

وشهد أمس تصاعداً في حدة العصيان المدني في مدن الجنوب. ففي الناصرية، أحرق المتظاهرون الإطارات المطاطية وقطعوا الجسور الخمسة التي تعبر نهر الفرات للربط بين شطري المدينة.

وفي البصرة، عمد المحتجون صباحاً إلى قطع بعض الطرق الرئيسية ومنها المؤدي إلى ميناء أم قصر، المرفق الحيوي لاستيراد المواد الغذائية والأدوية. ومنذ بدء الاحتجاجات، تأثر عمل هذا الميناء مراراً بقطع الطرق. وحسب المراسل، أطلقت قوات الأمن الرصاص لتفريق المحتجين.

وبعدما جمدت الاحتجاجات المتواصلة منذ الشهر الماضي الكثير من مناحي دورة الحياة في مدن الجنوب لا سيما على صعيد المدارس والدوائر الرسمية، أتت الاحتجاجات المتجددة أمس غداة قرار من وزارة التربية العراقية هدف إلى إعادة فتح المدارس التي انضم طلابها إلى المظاهرات بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة في مناطق مختلفة. لكن البيان لم يلق صدى في الناصرية، وبقيت المدارس مغلقة، ومثلها غالبية الدوائر الحكومية التي تجمع خارجها محتجون رفعوا لافتات كتب عليها مغلقة بأمر من الشعب.

واتسعت رقعة الاحتجاجات في الناصرية لتشمل حرق مبنى الوقف الشيعي، وإقفال طرق مؤدية إلى مقر شركة نفط ذي قار، وحقل كطيعة النفطي. وقال الصحافي في الناصرية أحمد السعيدي للصحيفة، إن «المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن بدأت نحو الساعة الثانية عشرة ليلاً واستمرت حتى الثالثة فجراً، على خلفية مطالبة المتظاهرين بإطلاق سراح الناشط سعود الحفاظي الذي اختطف على يد مجهولين».

واستأنف المحتجون في الناصرية صباح أمس حراكهم بقطع الطرق والجسور في الكثير من المناطق والأحياء.

كما بقيت غالبية الدوائر الحكومية والمدارس مغلقة في مدن الحلة والديوانية والنجف والكوت والعمارة والبصرة. وفي ساحة الاحتجاج أمام مبنى مجلس المحافظة وسط العمارة، قال المتظاهر سالم حسن: «لا نخاف تهديدات المسؤولين وقطع الرواتب لمن يتخلف عن الدوام الرسمي. راتبنا لا يساوي قطرة دم نزفت من متظاهر»، مضيفاً: «لن نسكت عن همجية السياسيين وتسويفهم لمطالبنا».

وواصل المحتجون اعتصامهم في العاصمة، لا سيما في ساحة التحرير وعلى مقربة من ثلاثة جسور مقطوعة هي الجمهورية، والسنك، والأحرار. وتأتي هذه التحركات بعد مقتل متظاهرين بالرصاص المطاطي في مواجهات بين محتجين والقوات الأمنية في بغداد، ما رفع عدد الذين قضوا في مواجهات في العاصمة إلى عشرة منذ ليل الأربعاء الخميس.

وقال متظاهر: «باقون في أماكننا ولن نتحرك حتى إسقاط الحكومة وتنفيذ مطالب المتظاهرين». وأضاف من ساحة التحرير «لن نتزحزح من هنا ولا لخطوة واحدة».

ووقعت مواجهات عنيفة الليلة قبل الماضية بين المتظاهرين والقوات الأمنية التي حاولت منعهم من نصب خيام الاعتصام في شارع الرشيد بالقرب من مبنى البنك المركزي العراقي. وتحدث شهود عيان عن وقوع قتلى وأعداد كبيرة من الجرحى والمصابين جراء ضربهم بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي من قبل القوات الأمنية.

وشهدت مدينة كربلاء، مواجهات ليل السبت الأحد بين قوى الأمن والمتظاهرين، وتبادل الطرفان قنابل المولوتوف الحارقة، بينما اتهم محتجون قوات الأمن باستخدام الرصاص الحي خلال الليل، واندلعت مواجهات واسعة بين الطرفين في الشوارع والأزقة، وحاول المحتجون التحصن خلف عوائق حديدية، وقاموا برمي مقذوفات نحو قوات الأمن وتوجيه أشعة ليزر خضراء نحو أفرادها.

ورغم وعود حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بإجراء إصلاحات وتقديم معونات اجتماعية وصولاً إلى تعديلات وزارية، لم يؤد ذلك إلى الحد من الاحتجاجات غير المسبوقة على هذا النطاق منذ الغزو الأميركي وإسقاط نظام الرئيس السابق صدام حسين في 2003.

من جانبها، طالبت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، أمس، الحكومة بتدارك التطورات الأخيرة في محافظتي البصرة وذي قار.

وقالت المفوضية في بيان إنها «باشرت وجود عنف مفرط على خلفية التصادمات التي جرت بين القوات الأمنية والمتظاهرين في محافظتي البصرة وذي قار، مما أدى إلى سقوط 3 شهداء في أم قصر بمحافظة البصرة، وإصابة 87 من المتظاهرين والقوات الأمنية فيها واعتقال 6 متظاهرين».

من جهة أخرى أفاد مرصد الحريات الصحفية في العراق بإيقاف السلطات في البلاد 9 قنوات تلفزيونية محلية ودولية عن العمل، بالإضافة إلى إنذار 5 قنوات أخرى، بسبب تغطيتها للتظاهرات الشعبية في البلاد منذ بداية أكتوبر الماضي.

وبحسب بيان للمرصد «سيتم إغلاق قنوات: دجلة، والشرقية، وإن آر تي كوردية، والرشيد، والفلوجة، وهنا بغداد، والعربية الحدث، والحرة، وقناة إيه إن بي؛ لخرقها مواد لائحة قواعد الترخيص الإعلامي»، وفقاً لما ذكره موقع «باسنيوز» الأحد.

كما سيتم «توجيه الإنذار لقنوات: سكاي نيوز عربية، والسومرية، وآسيا، ورووداو، وأور، لتوخي الدقة في التعاطي مع التظاهرات والالتزام بمواد لائحة قواعد البث الإعلامي».

من ناحية أخرى أعلنت هيئة النزاهة في العراق، الأحد، عن صدور أمر قبض بحق أحد أعضاء مجلس النواب حالياً (أحمد عبدالله الجبوري) على خلفية قضية حققت فيها وأحالتها إلى القضاء، مبينة أن المتهم ارتكب مخالفات خلال مدة توليه منصب محافظ صلاح الدين.

وذكرت دائرة التحقيقات في الهيئة أن «محكمة مكافحة الفساد المركزية أصدرت أمر قبض بحق النائب الحالي محافظ صلاح الدين السابق، وذلك لعدم حضوره جلسة المحاكمة في القضية الخاصة بالمخالفات المرتكبة في إنشاء مشروع الميناء الجاهز للأقسام الداخلية لجامعة تكريت»، بحسب قناة «السومرية» العراقية.

وكانت الهيئة قد أعلنت صدور أمر استقدام بحق النائب الحالي ومحافظ صلاح الدين السابق على خلفية صرف مبالغ لغير الأغراض المخصصة لها خلال مدة توليه منصب المحافظ.

وفي يوليو الماضي، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، فرض عقوبات على 4 عراقيين بتهمة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والفساد، بينهم أحمد عبدالله عبد الجبوري.

ويلقب بـ «أبو مازن» وهو من مواليد مدينة بيجي شمال صلاح الدين 1968، وهو أهم شخصية سياسية في صلاح الدين، وكان وزير الدولة لشؤون المحافظات من 2014 إلى 2015 ومحافظ صلاح الدين من عام 2013 إلى عام 2014، وفي انتخابات أبريل 2014، ترأس ائتلاف قائمة العربية في صلاح الدين الذي فاز بأكبر عدد من الأصوات في المحافظة، كما حصل في أغسطس 2014 على مقعد في مجلس النواب العراقي واستقال من منصب المحافظ.

كما أفاد مصدر عراقي سياسي، الأحد، بأن قوة من النزاهة اعتقلت أحد أعضاء مجلس النواب العراقي متلبساً بالرشوة.

وقال المصدر إن «قوة من النزاهة اعتقلت مساء الأحد النائب محمود ملا طلال متلبساً برشوة من أحد الوزراء»، حسب ما أفادت «السومرية نيوز».

ولم يذكر المصدر تفاصيل أخرى عن الاعتقال.

الإعدام لـ7 متهمين بقتل رجال شرطة

مصر: تأجيل محاكمة المتهمين في قضية «دواعش سيناء»

متهمون بالإرهاب في قفص الاتهام داخل محكمة مصرية

القاهرة - «وكالات»: قضت محكمة مصرية، أمس الإثنين، بإعدام بحق 7 مدانين بعدد من التهم من بينها قتل رجال شرطة.

وأصدرت محكمة جنايات القاهرة، أحكاماً بالسجن تتراوح بين 15 و10 أعوام ضد 18 آخرين في القضية ذاتها، والمعروفة إعلامياً باسم «خلية ميكروباص حلوان».

وجاء إعلان الأحكام أمس بعد أن المحكمة أحالت أوراق المحكومين بالإعدام للمفتي، وفقاً لما هو متبع في مثل هذه الأحكام.

واتهمت النيابة العامة المدانين بتهم بينها الانضمام لجماعة إرهابية أسست على خلاف أحكام القانون والدستور، وحيازة أسلحة ومفرقعات، وتنفيذ عمليات إرهابية، والقتل العمد لعدد من ضباط وقوات الشرطة في عدد من العمليات الإرهابية.

من ناحية أخرى قررت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمجمع المحاكم بطرة، تأجيل النظر في محاكمة 12 متهماً بالانضمام إلى تنظيم «داعش ولاية سيناء» حتى جلسة 30 نوفمبر الجاري، وفق صحيفة «المصري اليوم»، الأحد.

وكانت النيابة العامة، قد أحالت القضية إلى المحاكمة، والتي تضم 6 متهمين محبوسين و5 هاربين ومتهماً واحداً «مخلى سبيله» بتدابير احترازية، حيث يواجهون اتهامات بالتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية أبرزها استهداف مقر نيابة أمن الدولة العليا.

ووجهت النيابة للمتهمين الأول والثاني والثالث «أنهم في غضون الفترة من عام 2016 حتى الثاني من يناير 2017، أسسوا وتولوا قيادة جماعة إرهابية الغرض منها الدعوة إلى تعطيل العمل بأحكام الدستور والقوانين، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق والحريات العامة، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي».

وأضافت النيابة، أن «المتهمين الثلاثة أسسوا وتولوا قيادة في جماعة حملت اسم ولاية سيناء تعتنق أفكار تنظيم داعش الإرهابي، وتهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على أفراد ومنشآت القوات المسلحة والشرطة والقضاء، واستهداف المنشآت العامة وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها تلك الجماعة في تنفيذ أغراضها».

وأسندت النيابة إلى باقي المتهمين «الانضمام إلى الجماعة وتمويلها بالمال والأسلحة النارية والمفرقعات والمركبات والمقرات التنظيمية، ومعلومات عن مقر نيابة أمن الدولة العليا تمهيداً لاستهدافها، ووزعوا أدوار الرصد والتنفيذ فيما بينهم، لكن لم يتعد عملهم هذا التخطيط والإعداد والتحضير».

الجبير: يجب محاسبة إيران

وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير

الرياض - «وكالات»: قال وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير، إن إيران تنتهج رؤية ظلامية وممارساتها في المنطقة تعيق الأمن والاستقرار.

وحمل الجبير خلال مشاركته في جلسة «الدبلوماسية الدفاعية والاستقرار الإقليمي» في حوار المنامة في دورته الـ 15 أمس الأول الأحد، إيران مسؤولية الهجوم على المنشآت النفطية في بقيق وخريص، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس».

وقال الجبير في كلمته: «لا نريد حرباً، لكن إيران في حاجة إلى محاسبة»، محذراً من محاولة استرضاء إيران بالحوار.

وشدد أنه على «إيران التخلي عن سلوكها الظلامي، واحترام سيادة الدول، والقانون الدولي»، مشيراً إلى أن إيران دولة تحرض على النظام الدولي، وأن مفتاح الاستقرار في المنطقة هو الردع والتصميم الثابت من جانب المجتمع الدولي على ضرورة مواجهة النهج الظلامي الإيراني، وتشديد العقوبات عليها.